

الحركة العمالية: أفاقها!

2

سامان كريم

zaryak@yahoo.com

استقطاب الجماهير حول التيارات السياسية الرجعية، رابطة المجتمع بالدستور والقوانين الجارية، رابطة الطبقة العاملة بالمجتمع والقوانين، أن التيار الاول ظهر بقوة في رابطة الدولة والحكومة بالطبقة العاملة ومكانة الطبقة في المجتمع، مكانة الانسان من ناحية اعتباره تيارا مقتدراً داخل حركتنا. كان دورها في المجتمع وحتى وجوده الفيزيقي، نمط معين وواضح لحياة و... الخ كل هذه المسائل تتغير نحو اوضاع سلبية في ظل السيناريو الاسود.

ان هذه الحلقة والحلقة القادمة مخصصة للخصائص النبوية لطبقنا وتأثير السيناريو الاسود على هذه الخصائص. إن المحور الرئيسي في اوضاع السيناريو الاسود هو: الياس، الفقر، الجهل، بما يجري على الصعيد الاجتماعي، واهم من ذلك عدم وجود دولة وحكومة. في هذه المرحلة ليس بإمكان البرجوازية ان تحسم أمرها بخصوص مسألة الدولة والحكومة أيضاً. أن الدولة والحكومة قبل ان تكونا موضعاً للصراع الطبقي بين العامل والبرجوازي هي موضع صراع دامي بين اجنحة البرجوازية المختلفة كما شاهدنا منذ أكثر من خمسة سنوات بين التيارات الأشد الرجعية في العراق. نستنتج من هذا، إن اول محور أو إن إستراتيجية "إسقاط الحكومة" التي هي من صلب أي إستراتيجية شيوعية عمالية في بلدان مثل العراق تتغير، لأن ليس هناك حكومة حتى تسقطها، هناك ميليشيات مختلفة، حتى إذا تسقطت الحكومة في منطقة الخضراء أو إذا جرى انقلاب عسكري ليس له معنى ملموس على الأرض في مدن النجف وكربلاء والكوفة والبصرة والعمارة ومدينة الثورة والسليمانية وأربيل و... الخ. في العراق أصبح هذا الوضع سائداً منذ الاحتلال، إتفقت الميليشيات المختلفة على إدارة أعمال البلد بواسطة قوة السلاح ودرجة من التلبس السياسي والفكري "الذي ليس محورياً مقارنة باوضاع مستقرة". إن قانون السلاح وقوته هي التي تحسم الامور. هذا قانون سائد في ظل سيناريو اسود في أي بلد كان، ويعطو على كافة القوانين الأخرى. إن من يطالب بإرساء القوانين، أو "يطلب" الإصلاح من حكومة الميليشيات أو يقدم العرائض أو يقدم استشارة هو ليس إلا متفقا سادجا لا يفهم الوضع الحالي أو تم تاجير قلمه في أحسن الاحوال بهدف تأمين معيشته أو بضعة أوراق من الدولارات. هذه الحالة أدت وتؤدي الى خلق اوضاع جديدة لم يعتاد عليها المجتمع من قبل أو غريبة عن جسمه. إن أول ما يؤدي اليه هو تفكيك البنية الاجتماعية الموجودة والمتعارف عليها ضمن سياق تاريخي معين. تدمير البنية الاجتماعية وتفكيك ركانزها. اقصد بذلك الدرجة المعينة من الوعي السياسي والفكري و العادات والتقاليد الراقية والعصرية التي بلغها المجتمع بصورة عامة، درجة معينة من مدى تغلغل الدين في مفاصل الحياة، درجة معينة من العلمانية و التطوع للتقاليد الانسانية والغريبة بصورة عامة، مكانة المرأة في المجتمع، الحجاب ودرجة إقبال المجتمع عليه على الصعيد الاجتماعي، العلاقة بين الرجل والمرأة ونظرة المجتمع اليها، مكانة التعليم والتعليم العالي في منظور المجتمع، دونية مكانة رجال الدين في المجتمع، مدى الطبقة العاملة: إن التيارات

اية اهداف تتعبها امريكا من الاتفاقية الاستراتيجية بعيدة المدى مع العراق!

اعادة تقسيم العالم مرة اخرى ومكانة هذه الاتفاقية!

القسم الثاني

طاعته وان يسير العالم (وفي مقدمته خصومها الاقتصاديين والسياسيين) وفق المصالح والحاجات والاولويات الامريكية. لا يمكن فهم هذه الاتفاقية وضرورتها لامريكا بالذات دون فهم الابعاد والاوضاع والصراعات العالمية الجارية اليوم ومكانة امريكا في هذه الصراعات الضارية. بعد 5 اعوام على شن الحرب على العراق، تجد امريكا نفسها وقد الحق بها وبمشروعها في النظام العالمي الجديد هزيمة سياسية ماحقة وهزيمة عسكرية الى حد كبير أيضاً باعتراف الساسة والمحليلين الامريكيين انفسهم. تعفر وجهها بوحل التجربة العراقية المريرة رغم تشدقات مسؤولي البيت الابيض ومكابراتهم المتعجرفة. في العراق، شنت امريكا الحرب، لتنتصر ايران. ان الجميع يقر اليوم ان مفتاح الازمة السياسية في العراق بيد ايران. ان تحول العراق الى باحة خلفية لصولات وجولات ازام وخطط ومشاريع الجمهورية الاسلامية التي غدت صاحبة اليد الطولى في رسم مصير العراق السياسي، صار لايران اليد الطولى على الحكومة واجندتها ومشاريعها وقراراتها في العراق. ان على هذا الاساس يمكن فهم تصريحات المسؤولين الايرانيين حول (ان من الأفضل ان تترك امريكا العراق، ويوسع ايران ان تؤمن الفراغ الأمني الناشي من خروج القوات الامريكية)!!

ان اهمية هذه الاتفاقية تكمن في انها تأتي في اوضاع يشهد العالم اعادة تقسيم الخارطة السياسية من جديد بين القوى الامبريالية العالمية. وفي هذا المشهد المضطرب والملعب بالتقلبات والمعضلات، تسعى القوى العالمية المنافسة لامريكا وبالاخص الصين وروسيا الى كسر القلب السابق المتمثل بسيادة عالم احادي القطب، عالم تهيمن عليه امريكا بلامنازع تقريبا رغم اعتراضات حلفائها هنا وهناك. انهما يبحثان عن مصالحهما الاقتصادية والسياسية في اوضاع لا يرون مبرراً لبقاء القسمة السابقة على حالها، اي ان هذا التقسيم للعالم بشكله الراهن يفتقد الى اية موضوعية. عالم يشهد ظهور التنتين الصيني الذي لاتعرف طموحاته حدوداً والمنتشي بقدراته الاقتصادية الاخبطوطية الهائلة والعسكرية المتنامية على شكل طفرات هائلة وبالاخص وهو يرى التراجع الكبير للاقتصاد الامريكي على الصعيد المحلي والعالمي، وكذلك تمكن روسيا الطامحة الى مكانة، الطامحة الى استرداد مكانتها واحلامها التوسعية، وهي التي كانت لحد الامس احد قطبين عالميين يرسمان ملامح العالم كله، تمكنها من لملمة وترتيب اوضاعها الاقتصادية والسياسية التي عانت وضع مرير اثر انهيار الاتحاد السوفيتي والفوضى الناجمة عن ذلك. وان كلاهما (الصين وروسيا) ليسا على استعداد للاقرار بالدور بقية على صفحة



فارس محمود

خارجي" الا اذا اقتنعت امريكا بماهية هذا الاعتداء!! وفوق هذا لاتعطي اي ضمانات لآخراج العراق من البند السابع الذي يعتبر العراق بلدا مارقا ويعطي الولايات المتحدة حق الوصاية السياسية والعسكرية والاقتصادية قانوناً وعملاً حتى التصرف بثرواته ومقدراته!!! ان هذا فقط ماتسرب من البنود المختلف عليها. لاحظ ان هذا يخص الجانب الأمني، اما الاقتصادي والسياسي، فلم يكشف تفاصيله بعد. يراودك سؤال حين تلقي نظرة عابرة على هذه البنود المسرية: لقد راينا وسمعنا حروب وحروب في ارجاء العالم المختلفة، فرض المنتصرون شروطاً جانرة على المهزومين. ولكني لا اعتقد ان مهزوم في الحرب قد فرضت عليه شروط بقدر هذه التي تفرض على حكومة الميليشيات القومية والطائفية والعشائرية في بغداد من المفترض انها "منتصرة"!! عجباً، لماذا؟! لان الحكومة ليست حكومة. انها من الهزلة والانقسام والتشرذم وضعف القاعدة الاجتماعية بحد يمكن ان ياتي على ايديها اي شيء ان مورس القسر الامريكي معها. ان هذه حكومة جاءت بالصواريخ والبوراج الامريكية، ولولا الحراب الامريكية، لما عرف امرء ما في اي دهليز وركن منسي يعيش ساستها الان. لقد جلبتهم ونصبتهم وصاغت لهم عملية وصيرورة سياسية وانتخابات وغيرها من مزخرفات وجلبتهم للحكم كساسة المجتمع. ان امريكا ولي نعمتهم، ولهذا، فانه حق ولي النعمة على متلقي النعمة ان يوقع على بياض!! انها اتفاقية يصعب وصف مدى استهتار امريكا بالحكومة الميليشياتية نفسها وساستها القوميين والطائفين والعشائرين. لقد اتت بهذه الوثيقة في اكثر الظروف مهينة لها، من حيث طبيعة السلطة الحاكمة، لتدمير مثل هذه الاتفاقية الاستبدادية والعنجهية والمذلة. واعتقد ان منطق هذه الاتفاقية هو منطق التعامل مع المستعمرات، ليس اكثر. ان امريكا تيدل قسارى جهدها من اجل توقيع هذه الاتفاقية. وهذا امر معلوم، وبالاخص اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان التفويض الذي لديها ينتهي بنهاية هذا العام. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، يسعى الجمهوريون في البيت الابيض الى الخروج بمكسب سياسي من هذه الحرب يحفظ ماء وجههم ويفيدهم في اضافة عامل لتغيير التوازن لصالحهم مع الديمقراطيين وبالاخص انهم على اعقاب انتخابات رئاسية واخر هذا العام. ولكن السؤال المطروح هنا: اين تكمن اهمية هذه الاتفاقية او المعاهدة بالنسبة لامريكا؟ ان امريكا تتعقب من هذه الاتفاقية الاهداف ذاتها التي تعقبها من شن الحرب على جماهير العراق. انها شنت الحرب من اجل ترسيخ نفسها على العالم بوصفه شرطي العالم، شرطي ينبغي على الجميع ان يكسب وده، الرضوخ له، عدم الخروج عن

يتصاعد اليوم جدل حاد واسع تعدى في نطاقه العراق والشرق الاوسط كله، بل واغلب بلدان العالم حول مسألة الاتفاقية الاستراتيجية بعيدة المدة المقرر توقيعها بين العراق وامريكا. هذه الاتفاقية التي بدء التباحث حولها منذ شباط هذا العام ومن المقرر ان يتم التوقيع عليها في اواخر تموز. ومن الواضح ان الابعاد التي اتخذتها وردود الافعال، مثلما هو الحال مع كل الشأن العراقي، عالمية النطاق لا العراق قد تحول ومنذ مايقارب 17 عام مركز للصراعات وتصفية الحسابات السياسية بين القوى العالمية المختلفة.

ان كل من اطلع على النزر القليل (ولكن الكبير في ماهيته وابعاده) من البنود التي تسربت، يصاب بدهشة كبيرة. فالسقف العالي الى حد خيالي نوعاً ما الذي وضعته امريكا مبعث لسخط جدي وعميق وتساؤلات اكبر على صعيد الراي العام العالمي وجماهير العراق والمنطقة بالذات. ان من بنود هذه الاتفاقية او المعاهدة المقترحة من قبل امريكا على الحكومة العراقية: تاسيس مايقارب 50 قاعدة عسكرية في العراق بتسهيلات مفتوحة!!، السيطرة التامة للقوات الامريكية على الاجواء العراقية، الاشراف التام على كل الاجهزة الامنية مثل وزارة الداخلية والدفاع والاستخبارات ومراقبة عملها والتدخل فيه، الحق في استخدام الاراضي العراقية لشن القوات الامريكية لهجمات وشن الحروب ومطاردة الارهاب، الحصانة القضائية التامة للقوات والشركات الامريكية والمتعاقدين من اي مسانلة او ملاحقة قضائية وقانونية، حق القوات الامريكية اعتقال اي شخص ترى امريكا انه يشكل خطر عليها واعتماد قانون مكافحة الارهاب الامريكي (حسب تفسير امريكا لمصطلح الارهاب بالطبع)، دخول معدات الجيش الامريكي العسكرية والبريدية (الذي يشمل من رسالة عادية الى طرد بريدي بحجم طائرة!) الى العراق دون الرجوع الى الحكومة العراقية ودون ان يكون لها اي حق او سلطة عليها، احتفاظ امريكا بحق استخدام الجيوش الى العراق ضمن القوات المتعددة الجنسية دون الرجوع الى الحكومة، والادهي من هذا انه لايقدم اي "ضمانات" بـ "حماية" العراق اذا تعرض لـ "عدوان